المراقب الإنمائي
AL MORAKEB AL INMAI
SINCE 1991

أسعد نكد

واقع كهربائي جديد عبر مشروع شركة كهرباء زحلة يريح المواطن ويدفع عجلة النمو والتطوّر الى الأمام

لم يعد المواطن اللبناني ينظر للكهرباء على أنها طاقة تسيّر عجلة اقتصاد الدول، بل انحصر مفهومها لديه ضمن مصباح الإنارة وتشغيل الثلاجة، فالمشكلة تفاقمت لدرجة عدم تأمين أساسيات الحياة ضمن الحد الأدنى من الحاجة اليومية المفروض توفرها تلقائياً، دون أن تتحوّل لمشكلة حياة انقلبت على رؤوس المواطنين. بينما تتعامل الدول مع الكهرباء كطاقة محركة لتشغيل المصانع، ودعامة في مجال الإنتاج الزراعي، إضافة لقدرتها على تسيير دفّة التجارة ودفعها نحو الأمام وجعلها رابحة دون ارهاق مواطنيها بالضرائب، أي القاعدة التي ترتكز عليها خطط التنمية، لقد أشارت الدراسات إلى أن معدل البطالة وصل في لبنان إلى نسبة ٣٤٪ في ظل غياب كامل لإيجاد حلول لمشكلة الكهرباء كنقطة انطلاق لعملية التنمية التي يمكنها أن تؤسس لمستقبل اقتصادي يُعيد للأذهان صورة لبنان ما قبل الحرب.

المراقب الإنمائي التقت المهندس أسعد نكد، الرجل الذي يحمل هموم المشكلة ويسعى جاهداً لإيجاد حلٍّ لها علَّه يُنقذ سفينة الاقتصاد اللبناني التي أوشكت على الغرق، حاملةً معها آمال ومستقبل الشباب في لبنان، وأجرت معه حديثاً ليس جديداً، لكنه مفعم بالحماسة لإنتاج الكهرباء ٢٤/٢٤، والإصرار على متابعة سعيه الدؤوب لوضع الحلول موضع التنفيذ.

■ يُقال أن أزمة جديدة ظهرت في لبنان سببها النازحون السوريون، وهي قدوم عدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال السوريين الذين أنشأوا مؤسسات أو معامل، ممّا سبب أزمة إضافية لمؤسسة الكهرباء، فهل هناك طلبات جديدة تقدّم بها لبنانيون للاشتراك في الكهرباء والمستفيدون منها هم السوريون، وهل بإمكان الشركة تأمين هذه الزيادة، وهل سيؤثر هذا على موضوع التقنين، أي زيادة ساعات التقنين أكثر مما هو حاصل..؟

- بدايةً، لقد دخل العديد من السوريين الى البقاع وزحلة، من بين هؤلاء أصحاب رؤوس أموال وأغنياء، ومقتدرون وفقراء أيضاً، بعض أصحاب رؤوس الأموال فتحوا مؤسسات، يمكننا القول بأن طلبات الاشتراك قد ارتفع عددها، ولكن ليس بنسبة كبيرة، نحاول الآن تلبيتها كونها محدودة ولا تؤثّر سلباً على الطاقة، ولا تزيد مدة التقنين، فالقدرة على انتاج الطاقة في البقاع يمكنها استيعاب هذه الطلبات جميعها، أما مسألة التقنين فهي تتعلّق بمؤسسة كهرباء لبنان وستظل متعلقة بها باعتبارها الجهة الوحيدة المنتجة للطاقة في لبنان، وهذه مسألة أساسية، ولعلّ حصر الإنتاج بمؤسسة واحدة هو سبب المشكلة، الآن يمكننا القول أن هذه المؤسسة لم تعد قادرة على انتاج الطاقة. المواطن يلاحظ أحياناً انخفاضاً في ساعات التقنين، وأحياناً العكس، الكثيرون لا يعرفون بأن سوريا ما زالت تقدّم الكهرباء للبنان بمعدل ١٥٠ ميغاواط للشمال والبقاع، ورغم كل الظروف التي تمرّ بها، حين ينقطع تزويد سورية لنا بالكهرباء تزداد ساعات التقنين، ولهذا علاقة بالظروف الداخلية للبلد المصدّر، أو الأعطال التي تحصل في مؤسسة كهرباء لبنان. كذلك يرتبط ارتفاع معدّل استهلاك الكهرباء في فصل الصيف عنه في الشتاء بعدة أسباب، منها قدوم السائحين لزيارة لبنان، أو قدوم المغتربين في الدول العربية أو الأجنبية لتمضية عطلتهم السنوية في بلدهم، هذا العام لاحظنا انخفاضاً كبيراً في أعداد السائحين، وكذلك في عودة المغتربين وصلت إلى ما يقارب ٥٠٪ عن معدلاتها السابقة، ما يعني عدم وجود زيادة في كمية الاستهلاك عمّا هو معتاد في السنوات الماضية، كما لن ننسى قدوم سفينتي الإنتاج التركيتين الى الشواطئ اللبنانية، الأولى بدأت انتاجها، أما الثانية هي قيد التشغيل، لكن هذا لا يعني التحسّن في وضع الكهرباء.

غياب القرار السياسي

■ **القطاع الكهربائي بين الفوضى وغياب التنفيذ، من يقف وراء المشكلة..؟**

- لا يوجد قرار سياسي حتى الآن لحل أزمة الكهرباء في لبنان، أقولها بصراحة، اليوم لدينا مافيا المولّدات وليس معلوماً من يقف وراءها، أيضاً هناك فوضى، فمنذ ثلاث سنوات وحتى الآن ارتفع معدل التقنين بدلاً من أن ينخفض، لقد أحضرت الدولة سفناً لإنتاج الطاقة بلغت كلفتها ٦٠٠ مليون دولار سنوياً دون أن تتمكن من تحسين وضع الكهرباء والسفن تم استئجارها لمدة ثلاث سنوات ولم يتم شراؤها، ما يعني أن ملكيتها لن تعود للدولة في ما بعد، رغم الكلفة الكبيرة، حتى الآن لا يوجد تحسّن للوضع، كونه يرتبط مباشرة بالإنتاج، أي إقامة معامل لإنتاج الطاقة.

برأيي أن نسير في مسار لا مركزية الكهرباء، أي انشاء معامل في المحافظات تكون طاقتها الإنتاجية قادرة على تغطية حاجة المنطقة في الوضع الراهن مع فائض يغطي ارتفاع الطلب في المستقبل، وأن يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال، على أن تحدد مدة الاستثمار بعشر أو خمسة عشر سنة على سبيل المثال، بعد ذلك تعود ملكيتها للدولة، لا يمكننا أن نمضي السنوات بانتظار الدولة للقيام بحلّ هذه المشكلة بينما هي مفلسة وغارقة بالدين، هذا يتجاوز قدرتها، أيضاً الموضوع له علاقة بالماء، اذ حينما تنقطع الكهرباء يتوقف ضخّ المياه، كذلك القطاعان الزراعي والصناعي يتعطلان، الآن عجلة الاقتصاد شبه متوقفة، البنك المركزي يدفع سنوياً ملياري دولار لدعم قطاع الكهرباء، آخذين في الاعتبار ارتفاع اسعار النفط والأحداث التي تجري في دول الجوار، هذا يلقي المزيد من الأعباء على كاهل الدولة والبنك المركزي، وسيؤدي الى ارتفاع فاتورة الاشتراك.

احتكار الإنتاج وتقاسم المناطق

■ ما هي اقتراحاتكم في هذا المجال؟

- يجب أن يجري في أروقة الدولة حوار جاد لحلّ مشكلة الاقتصاد وعلى رأسها مشكلة الكهرباء. من جهتي تقدّمت بدراسة كاملة لحل هذه المشكلة على الأراضي اللبنانية كافة، تقضي بقيام كل منطقة بإنتاج الكهرباء على أن تجبي فواتيرها بنفسها، هذه مشكلة أساسية، وفي حال تم تطبيقها سيحصل المواطن على كهرباء لمدة ٢٤ ساعة، وهكذا سنتمكن من حل مشكلة مدفوعات البنك المركزي ما يعني تخفيف العبء عن المواطن من حيث حجم الضرائب التي يتكبدها، فالجميع يعلم أن المدفوعات التي يقدّمها البنك المركزي تجبى على شكل ضرائب من المواطنين، أيضاً هذا يمكّننا من الحدّ من مشكلة التلوّث التي تسببها المولدات، فضلاً عن الأمراض والمعاناة التي تخلّفها، إضافة إلى القضاء على عامل الاحتكار. البعض يروّج بأن إقامة معامل لإنتاج الطاقة ستؤدي لظهور حالة الاحتكار، بينما العكس هو الصحيح، أصحاب المولدات يحتكرون انتاج الكهرباء ويلاحظ جميع المواطنين الاتفاق الضمني القائم بينهم على تقاسم المناطق بحيث لا يمكن لمواطن في حي أو منطقة معينة أن يشترك لدى آخر، إضافة لارتفاع سعر فاتورة الاشتراك، وهذا يزيد الأعباء المادية والمعنوية الناجمة عن الضغط النفسي الذي يتعرّض له المواطن. أعود للتأكيد على أن الاحتكار موجود لدى أصحاب المولدات، وكذلك يشكل عجزاً مقداره مليار وربع، يدخل لجيوب هؤلاء، واعفاءهم من الضرائب، عجز الدولة عن ايجاد حل كامل للمشكلة، رغم بساطته وسرعة تطبيقه، التي لن تتجاوز السنة والنصف، في نهايتها يحصل اللبناني على كامل حاجته من الكهرباء وعلى مدى اليوم. لدي شعور قوي بأن المشكلة موجودة فقط لإرغام اللبناني على مغادرة وطنه.

نحن بحاجة في حال تشكيل الحكومة المقبلة إلى وزير يملك ضميراً حراً، وأن تكون لديه خطة واضحة يقوم بإعلانها ويضعها حيّز التنفيذ، وفي حال تغير الحكومة أو الوزير فعلى خلفه أن يتابع تنفيذها، لا أن يهدر الوقت بوضع خطة جديدة، هنا استمرارية العمل واجبة، أسوة بدول العالم المتقدم التي تتبع النهج ذاته. أيضاً يجدر بالوزير أو المسؤول ايلاء اهتمامه بجميع اللبنانيين، وليس بفئة معينة أو حزب أو طائفة يعمل لمصلحتها فقط علينا أن نبدأ بمحاسبة السياسيين الفاشلين، هذا يتم في دول العالم كافة بما فيها أفريقيا. العالم العربي بدأ أيضاً بمحاسبة حكامه. الكهرباء مسألة هامة وحيوية وهي حق للمواطن وعلى الدولة تأمينها لإدارة عجلة الاقتصاد، في سورية هناك اضطرابات عارمة ومئة وخمسين ألف شهيد ونحن نستجرّ الكهرباء منها، لن أتحدث عن الدول المتقدمة، بل عن دول الجوار جميعها لديها كهرباء على مدار اليوم بكامله، لذلك أستغرب سكوت الشعب، كما أستغرب صمت اللبنانيين على هذا الاجحاف بحقهم، فبعد مضي ثلاث سنوات على اتباع نهج ساعات التقنين ارتفعت مدتها ولم تتقلّص، والمواطن يدفع كل ما يترتب عليه، في حين يروّج البعض الى أن بعض المناطق معفية من دفع الفواتير وهذا كذب، المواطنون على اختلاف طوائفهم وفي جميع المناطق يدفعون مستحقاتهم، شركة الكهرباء هي التي لا تصدر فواتيرها بشكل منتظم، بل تتأخر في اصدارها دائماً، ورغم هذا فجميع المواطنين يلتزمون بالدفع، لبنان أعيد اعماره من قبل المواطنين الذين دفعوا جميع الضرائب التي طلبت منهم، المطلوب الآن الغاء الاحتكار وفتح سوق الكهرباء للقطاع الخاص، وانشاء هيئة تتولى تنظيم العمل، وهذا يعني أن يتمتع الوزير بصلاحيات كاملة، وأن يطبّق القانون، فالقانون ليس لائحة طعام تأخذ منها ما يعجبك فقط، الديموقراطية ليست لائحة طعام أيضاً يقيم فيها الناس وفق الأهواء هذا أو ذاك، فمن يوافقك الرأي يعتبر ديموقراطياً، ومن يخالفك فيه فهو ليس كذلك.

■ هل برأيك ان الوزير جبران باسيل هو من يعطّل مشروع الكهرباء..؟

- ليس لدي بالوزير جبران باسيل معرفة شخصية، ولكن سياسته المتبعة في وزارة الطاقة لم يستمع لأحد ولم يقم باستشارة أي كان، بل اعتمد سياسة أنا أو لا أحد. في العادة تتم الإستشارة أولاً من ثم يأخذ القرار الذي يراه مناسباً، وهذا ما لم يحدث. من الجميل أن يعرف الإنسان كيفية الاستماع للآخرين، المسألة ليست بأن يتم توظيف مستشارين، فهؤلاء ينفذون ما يطلب منهم ولا يستطيعون الاعتراض خوفاً من أن يتم صرفهم من العمل. في لبنان، هناك أشخاص قضوا أكثر من أربعين عاماً يعملون في هذا القطاع، ولديهم الخبرة الكافية للنهوض به، ليس مطلوباً من الدولة في ظل الأوضاع التي تمرّ بها خصوصاً على الصعيد الاقتصادي، النهوض بهذا القطاع، وليس مطلوباً منها استئجار سفن لإنتاج الطاقة، القطاع الخاص مؤهل للقيام بالمهمة، إضافة إلى أن ملكية هذه المعامل ستعود في نهاية مدة العقد للدولة، ودون أن تنفق قرشاً واحداً، وشركة كهرباء زحلة خير مثال على ذلك، فنحن موجودون في زحلة لكن خدماتنا تغطي منطقة البقاع بكاملها، ونقوم بالخدمات المطلوبة كافة وعلى أكمل وجه، فالصيانة متوافرة لدينا على مدار أربع وعشرين ساعة في اليوم، كما نؤمّن العدادات للمشتركين، وأقمنا شبكة خطوط متطورة تخطّت كلفتها مئات الملايين من الدولارات، فضلاً عن وجود شبكة من خطوط الهاتف للإجابة على الاستفسارات وللاستماع إلى شكاوى المواطنين، وبالمقابل نصدر فواتيرنا بأوقاتها المحددة وبانتظام، وهذا يمنع تراكم الفواتير التي ترهق المواطن، لهذا هم لا يتوانون عن دفع المستحقات، وهذا ما عجزت الدولة عن القيام به.

اذاً آن الأوان لمواجهة الواقع والاقرار بفشل هذه المؤسسة، حتى في مسألة توزيع الكهرباء، أي المرحلة الثالثة من الإنتاج، ولم تتمكن من القيام بها فعهدت بها الى شركات أخرى أيضاً فشلت بدورها، لأن المهمة لم تكن ضمن نطاق اختصاصها.

لبنان يملك مصادر الطاقة البديلة

■ أين الخطة الإصلاحية التي قامت على القانون ٤٦٨ التي وضعها الوزير محمد فنيش، ألم تكن مبنية على الشراكة مع القطاع الخاص..؟

- الوزير محمد فنيش هو الذي وضع الدراسة بإشراك القطاع الخاص مع القطاع العام في عملية انتاج الكهرباء، وحينما كان الوزير الصفدي أرسلنا مذكرة لإنتاج الكهرباء فأودعها أحد الأدراج دون أن ينظر إليها. الوزير الحالي أيضاً أرسلنا اليه المذكرة ذاتها فاشترط عدم تغيير الفاتورة، وهو شرط تعجيزي، علماً أنه سبق له ان صرّح بأن تزويد المواطن بالكهرباء على مدار اليوم يستوجب تغييراً في التعرفة، المواطن الآن يدفع عدة فواتير ولا يصله كامل حقه من الطاقة، فهو يدفع التعرفة الرسمية لشركة الكهرباء، وأيضاً يدفع مئتي وخمسين الف ليرة مقابل اشتراك بخمسة أمبيرات لأصحاب المولدات، هذه التعرفة تعتبر الأغلى عالمياً، ثم لا يمكن اعتبارها طاقة بكل ما للكلمة من معنى، إذ عليك أن تمضي بعض الليالي دون كهرباء، وهذا ظلم وإجحاف، نحن يمكننا تأمين كهرباء بصورة كاملة بسعر أقل بكثير مما يتكبده المواطن حالياً، تصور أن مهندسي لبنان يعملون في دول الخليج ويقدمون الكهرباء على مدار الساعة، وفي لبنان الذي لا تتعدى مساحته العشرة آلاف كيلومتر لا وجود للكهرباء.

■ ألا تعتقد أننا في لبنان بحاجة لخطة اصلاح إداري، وخطة اصلاح لمشكلة الكهرباء، فمن أين برأيك سنبدأ وما هي رؤيتك لعملية الإصلاح..؟

- أولاً يجب على وزير الطاقة أن يكون متخصصاً بالكهرباء، أعني أن يحمل شهادة جامعية بالهندسة الكهربائية، أو لديه خبرة عملية طويلة فيها، ثم أن توضع خطة لمعالجة المشكلة من جذورها ويشرك بها القطاع الخاص مع تحديد مدة زمنية للتنفيذ على ألا تتجاوز السنتين. الأهم في البداية هو اغلاق العجز في انتاج الطاقة، فالتقنين وصل حتى ثمان عشرة ساعة يومياً، وهذا لا يمكن ايجاد حلّ له خلال بضعة أشهر، اذ يتطلب الأمر بين السنة ونصف السنة الى سنتين. ثم البحث عن مصادر الإنتاج، لدينا مثلاً الطاقة الشمسية هي مصدر متوفر في كثير من مناطق لبنان، ثم طاقة الرياح، في منطقة عكار نستطيع استجرار ١٥٠ ميغاواط سنوياً من طاقة الرياح، أيضاً يرفق هذا بتشجيع المواطنين على توفير الكهرباء عبر تزويد منزله بجهاز طاقة شمسية لتسخين الماء وفوانيس توفير الطاقة، وإعفائه من الضرائب المترتبة على الفواتير الخاصة به لتشجيعه. أما إعادة هيكلة شركة كهرباء لبنان، فهي بحاجة لمجلس إدارة جديد فالمجلس القديم لم يبق من أعضائه سوى النصف معظمهم اما تقاعدوا، أو غادروا البلاد، هي أيضاً بحاجة لرفدها بموظفين جدد على ألا يتم هذا على حساب العمال المياومين، فهؤلاء لديهم خبرة طويلة اكتسبوها من العمل في المؤسسة، وهذه مسألة لا يمكن اكتسابها بأشهر بل تحتاج لسنوات من العمل والمثابرة، وهم يعملون تحت ظروف قاسية تعرض حياتهم للخطر، علما أنهم غير مؤمنين، يجب العمل على تأمين ضمان صحي لهم، وكذلك تأمين على الحياة، فمن غير المقبول عدم تعويض عائلاتهم في حال حدوث وفاة، ويجب ضمان مستقبلهم في حال حصول إعاقة، هذه مسائل لا يجوز تجاهلها، والتوظيف الجديد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أصحاب الاختصاص. هذا في ما يتعلق بالعاملين، أما العمل فيجب تأمين التوزيع الكهربائي للمناطق كافة، أيضاً تأمين خطوط النقل والعمل الدائم على صيانتها، تعديل التعرفة لكن بشرط تأمين الكهرباء على مدار اليوم بكامله حتى لا يشعر المواطن بالغبن، حقوق المواطن يجب أن تسبق تعديل التعرفة، واصدار الفواتير في أوقاتها المحددة، تفادياً لتراكمها، وتأمين السيولة النقدية للشركة حتى لا تتعرّض للخسارة، بهذه الخطوات ستنهض شركة كهرباء لبنان كمؤسسة حكومية وستستمر بالنهوض في المستقبل، السؤال الآن لم شركة كهرباء زحلة ماضية في عملها، بينما خارج نطاق عملها الأمور تتجه نحو الهاوية، الإنارة يلزمها إدارة، البعض اعتبر كلمتي مسيئة لهم، وهذا صحيح فإن لم يسخّر الإنسان قلبه وإرادته من أجل العمل فلن يصل للنجاح، ومن الخطأ

العمل للحصول على مناصب عالية في الدولة كمقدمة لتحقيق مآرب سياسية، الكهرباء خدمة، أتساءل أحياناً أليس لهؤلاء أولاد يرتبط مستقبلهم بشكل مباشر بعجلة الاقتصاد المتوقفة..؟ فليعملوا من أجل أولادهم.

مجلس إدارة جديد

■ تقول بأن الاصلاح يجب أن يبدأ من الوزير، ألا ترى بأن الإصلاح يجب أن يبدأ من مؤسسة كهرباء لبنان..؟

- لقد ذكرت بأن المؤسسة بحاجة لإعادة هيكلة، اي إدارة جديدة وطاقم من الموظفين يرفد بالموجود حالياً. من سيغيّر الإدارة، أوليست هذه مهمة الوزير..؟ الإدارة الحالية تتحمّل النصيب الأكبر من العجز الحاصل، السبب أنها مازالت على حالها منذ أكثر من عشر سنوات، لأول مرة في لبنان يكون المدير العام هو رئيس مجلس الإدارة، وهذا يعني أنه يمسك بمسألة التخطيط والتنفيذ على حد سواء. خلال هذه الفترة انخفض عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى النصف، يردد المدير العام أنهم لم يسمحوا له بالعمل وهذا يوصلنا للنتيجة ذاتها وهي عدم حصول المواطن على حاجته من الكهرباء. ففي الدول المتقدمة يستقيل المدير العام من تلقاء نفسه، هل سمعت بحصول شيء كهذا في لبنان..؟ تبرير الفشل لا يقنع أحداً، في القانون مدة المدير العام ست سنوات، هنا تضاعف الرقم، عرفت الآن لم يتحمل الوزير معظم المسؤولية..؟

■ في الكواليس هل من سبب سياسي لذلك..؟

- لا أدري، لكن السؤال كيف يمكن التمديد لمدير عام يعطي النتائج ذاتها على مدى سنوات، وهي عدم تقدم القطاع الذي يعمل به، لا بل تراجعه، يجب وضع خطة جديدة، وضخ دم جديد.

■ المواطن في لبنان يعرف ما ستقوله، وهو يتساءل لم لا تقومون بإنتاج الطاقة بأنفسكم كشركة كهرباء زحلة من دون الرجوع إلى وزارة الطاقة، حتى أن البعض صرّح برغبته بمؤازرتكم..؟

- نحن لا نملك ميليشيا، ولا ننتمي الى أحزاب، بل نعمل تحت سقف القانون، وفي حال بدأنا في منطقة البقاع أو غيرها من المناطق ثم أوقفتنا وزارة الطاقة ماذا بإمكاننا ان نفعل. لقد اكتسبنا احترامنا لدى الجميع نتيجة لاحترامنا القوانين النافذة. في القديم كنا ننتج الكهرباء، وهذا مستغرب فالمفروض أن يتقدم الزمن بنا، لا أن يتراجع في زمن أجدادنا كانت الكهرباء تغطي اليوم بكامله، الآن ثمان ساعات فقط، شركتنا تأسست كشركة انتاج وتوزيع أيضاً، وهي سابقة في تأسيسها لشركة كهرباء لبنان، ثم منعنا من الإنتاج، رغم أننا مستعدون لذلك، فهذا مشروع حيوي وانمائي أيضاً يحدّ من البطالة ويقلّل من هجرة الشباب اللبناني الى الخارج، أو النزوح الى بيروت، بحال توفر الكهرباء يمكن انشاء معامل في مناطق بعيدة عن السكن من دون أن تحدث تلوثاً، وجود الكهرباء سيشجع أصحاب رؤوس الأموال على إقامة مناطق صناعية كاملة وكبيرة ودون أن تؤثر على البيئة. في البقاع اليد العاملة الشابة متوفرة بكثرة، والسماح لنا بإنتاج الكهرباء يعني إقامة مشاريع تنموية تحمي مستقبل الشباب.

"أنقذونا من مافيا المولدات"

■ أين دور وزارة الاقتصاد في حماية أصحاب الامتيازات من انتاج المولدات الخاصة..؟

- هذه قصة ابريق الزيت، لنبدأ من اساس المشكلة، المولدات الخاصة لا يجوز أن تكون شرعية، هي أمر واقع، وهذه حقيقة، الآن صاحب المولد يعتبر نفسه تاجراً، معظمهم يقرّون بأن وجودهم قائم بدلاً من الدولة الغائبة، هم يأخذون قوتهم من ضعف الناس، من المفترض على كافة أطياف الشعب اللبناني جماعات أو أحزاب وحتى مواطنين عاديين أن يطالبوا الدولة بتأمين معامل انتاج للكهرباء.

يقال أن لبنان دولة حرة ومستقرة وسياحية، والغضب الشعبي يتجه نحو التجار بسبب الأسعار، بينما هي لا تملك كهرباء، فكيف سيأتي السياح في فصل الصيف حيث تشتدّ الحرارة ونحن لا نملك كهرباء؟ كيف ستباع المواد الاستهلاكية بأسعار منخفضة ونحن لا نملك طاقة؟ هذا منافٍ للمنطق.

■ هل نحن بحاجة لربيع كهربائي في لبنان..؟

- قطعاً، نحن بحاجة لانتفاضة في ما يتعلق بالكهرباء، تقديم الأعذار وتبرير العجز غير مقبول على الإطلاق، يجب المطالبة بإنشاء معامل انتاج في كل منطقة من مناطق لبنان، ويجب أن يبدأوا اليوم قبل الغد، أن تنفق الدولة على هذا القطاع وهي مفلسة ولا يوجد من يقدّم لها قرضاً مناسباً أمر غير واقعي، اذاً عليها منح رخص انتاج ضمن تعرفة تكون مقبولة من المواطنين، وهذه من مهمات الوزير الحالي، أو وزير الحكومة المقبلة.

اليوم يجب أن تكون صرخة المواطن أنقذونا من مافيا المولدات، يجب أن يعلن المواطن بأن مئتي وخمسين ألف ليرة لقاء خمسة أمبيرات، أمر يفوق طاقته على الاحتمال، خصوصاً في ظل ارتفاع أسعار البترول، فهذا قد يكون على حساب تعليم أولادهم.

الكهرباء موضوع أساسي، لقد قابلنا رئيس الجمهورية وتحادثنا بقضية انتاج الكهرباء، وأعود لأقول له عبر هذا المنبر لا يوجد مستحيل، وموضوع الكهرباء أمر حيوي جداً ومهمّ بالنسبة لحياة المواطن وراحته، وكذلك على الصعيد التنموي للبنان، المسألة تحتاج للإرادة وحسن النية فقط.

■ ضمن ظروف التقنين الحالية كم تبلغ خسائر شركة كهرباء زحلة..؟

- نحن ندفع أجور الموظفين على مدى أربع وعشرين ساعة وليس وفق ساعات التقنين وهذا يشمل التأمين وأعمال الصيانة، هذا من جهة، وفي المقابل نجد أن السياحة متوقفة، عجلة الاقتصاد ضمن حدودها الدنيا، التجارة متعثرة، هذا يعطي فكرة عن حجم الخسائر.

■ تطرقت بالحديث عن الطاقة البديلة، الأمر الذي نرى أن العالم يتجه نحوه، وقد قطعت دول الخليج شوطاً كبيراً في هذا المجال، فكيف يمكن استغلالها كأحد مصادر الطاقة في لبنان ..؟

- المصادر المتجددة تعمل جنباً إلى جنب مع المصادر الكلاسيكية، مثلاً الاعتماد على طاقة الرياح يتوقف لدى هدوء الريح، كذلك بعض أيام الشتاء فيما يتعلق بالطاقة الشمسية، والاعتماد على بطاريات التخزين سيرفع الكلفة بشكل كبير جداً، وهذا ما لا نسعى إليه، الطاقة البديلة هي داعم للطاقة الكلاسيكية ولا يمكنها أن تحل مكانها بالكامل.

■ هل من كلمة تطمئن المواطن..؟

- نحن نعمل من أجل المواطن في لبنان، نمر بمرحلة عواصف وعوائق، لكننا باقون وسنظل نعمل كي يبقى أولادنا في بلدهم لبنان، ونأمل أن نصل لمرحلة الإنتاج، وهو الأمر الذي عملنا عليه، وما زلنا نعمل ولن نتوقف على أمل تحقيق ما نصبو اليه، وما يريده المواطن. أملنا الكبير أن يُسمح لنا بإقامة معمل انتاج، وفي حال حصولنا على الترخيص سنبدأ العمل فوراً، ليس على مستوى زحلة بل على مستوى البقاع بكامله.